

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**الخروقات والاختلالات التي عرفها مشروع تزويد دواوير لقصبات وتالوست واد
بغیدن بالماء الصالح للشرب بالجماعة الترابية أملو بإقليم سيدي إفني بجهة كلميم
واد نون**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

لقد استبشرت ساكنة دواوير لقصبات، تالوست، واد بغیدن بايت أيوب بالنفوذ الترابي لجماعة أملو خيرا بانطلاق مشروع تزويد الدواوير بالماء الصالح للشرب، الذي كان في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والذي يهدف إلى تقريب هذه المادة الحيوية من المواطنين والمواطنات وتحسين مستوى الخدمات الأساسية وجودة حياتهم، خصوصاً في المناطق القروية التي تعاني من نقص مستمر في الموارد المائية، غير أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد نتيجة ما لوحظ من توالي انقطاع الماء عن الساكنة، الأمر الذي خلق استياء واسعاً وأثار تساؤلات جدية حول مدى مطابقة الأشغال للمعايير التقنية والجودة المحددة في دفتر التحملات، ومدى احترام شروط الصفقات العمومية، خصوصاً أن المشروع حديث النشأة ولم يمض على تشييده سوى ثلاث سنوات.

واستناداً إلى المعطيات الميدانية، يبدو أن المشروع عرف اختلالات وانحرافات بنيوية في الإنجاز، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمان حماية المال العام، وضمان استمرارية توفير هذه المادة الحيوية للساكنة المتضررة.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الإجراءات التي تعتمدها وزارتك لضمان مطابقة الأشغال للمعايير التقنية والجودة المحددة في دفتر التحملات، ومن يراقب تنفيذ هذه المعايير على أرض الواقع؟
- كيف ستفعل وزارتك آليات المراقبة والمتابعة لسير الأشغال، وما هي الإجراءات التأديبية أو التصحيحية المتخذة ضد حامل المشروع في حالة الإخلال بالتزاماته؟
- هل ستتخذ وزارتك إجراءات إضافية واستعجالية لاستعادة الثقة لدى المواطنين والمواطنات وتحسين مستوى الخدمات في الدواوير المتضررة، وضمان عدم تكرار مثل هذه الاختلالات مستقبلاً؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عويشة زلفى